القسم الثالث
التعليم العربي الإسلامي والتنمية الإفريقية

***

دور التعليم العربي الإسلامي في توفير الشروط اللازمة لتحقيق التنمية والتطور في أفريقيا

إعداد

د. عماد عواد

مما لاشك فيه أن تحقيق التنمية والتطور يمثل الهدف الرئيس الذي تصبو القارة الأفريقية إلى تحقيقه ، في وقت تعددت فيه التساؤلات حول مستقبلها وموقعها في العالم ، في إطار نظام دولي جديد تتبلور معالمه تدريجيًا ، وإذا كانت موضوعات التنمية والتطور لم تكن تطرح نفسها بقوة في ظل نظام القطبية الثنائية ، الذي تحددت فيه مواقع الدول الأفريقية فرادى بناء على ارتباطاتها وتفاعلاتها مع مواقف القوتين العالميتين المتصارعتين آنذاك ، فإن تلك القضية عادت لتطرح نفسها بإلحاح مع تغير المعطيات على الساحة الدولية ، وضرورة تصحيح الدول الأفريقية لمساراتها للتعامل مع تحديات تم غض النظر عنها طوال عقود النظام الدولي المنهار الذي استند إلى نظرية «المباراة الصفرية» في كافة أرجاء المعمورة بما في ذلك القارة الأفريقية .

أولا : الإدراك القاري بحتمية مواجهة التحديات :

عكست مواثيق الاتحاد الإفريقي ، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية

في مطلع القرن الحالي ، بشكل واضح اهتمامًا بالغًا بحتمية أخذ القارة بزمام المبادرة في مواجهة تحدياتها وصياغة مستقبلها ، فقد تضمن القانون التأسيسي للاتحاد النص على العديد من الأهداف من بينها : التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية ، تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية ، تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية ، تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية ، من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد والتعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات ، وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا [١] .

ومن جانبها ، أعدت المفوضية الأفريقية العديد من الأوراق المتعلقة برؤيتها للاتحاد ومهمة مفوضيته ، فضلًا عن استراتيجية العمل المقترحة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ ، وقد تضمنت وثائق المفوضية الإشارة إلى أن النتائج التي يمكن استخلاصها تحليل الواقع الأفريقي وهي أن الاعتبارات الاجتماعية السياسية تمارس تأثيرًا كبيرًا على العملية الاقتصادية ، وتأسيسًا على ذلك ، فإن الفكرة التي تلقى تأييدًا واسعًا تتمثل في أن السلام هو الوجه الآخر للتنمية ، فمن المسلم به أن عملية التنمية والتطور تتطلب وجود حالة من الاستقرار والأمن يسمح بتكريس الموارد لمواجهة ذلك التحدي [٢] ، وقد كان ذلك الموضوع حاضرًا في أذهان رؤساء القارة وانعكس على ما تم إقراره من

---

(١) انظر المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي WWW. Africa-union.org.

(٢)Vision de I"union Africaine et mission de la commission de I"union Africaine project final ,٢٣ fevrier ٢٠٠٤ pp WWW. Africa-union.org.

مستندات سواء تعلق الأمر بالبيان التأسيسي للاتحاد الأفريقي أو البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع له ، حيث تم الإعراب عن القلق إزاء الانتشار المستمر للنزاعات المسلحة في إفريقيا وإزاء عدم إسهام أي عامل داخلي منفرد في التراجع الاجتماعي والاقتصادي للقارة وفي معاناة السكان المدنيين ، أكثر من إسهام كارثة النزاعات داخل الدول وفيما بينها ، كذلك عبر القادة الأفارقة عن إدراكهم أن تطوير المؤسسات والثقافة الديمقراطية القوية ، ومراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون وكذلك تنفيذ برامج الإنعاش وسياسات التنمية المستدامة في فترة ما بعد النزاعات ، أمر ضروري لتعزيز الأمن الجماعي والسلام والاستقرار الدائمين ، وكذلك منع النزاعات .

جددت المفوضية الأفريقية لنفسها إطارًا استراتيجيًا للعمل تضمن مجموعة من الأهداف خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ من بينها : تشجيع إقامة مجتمعات القانون ومواطنة أفريقية ، وتمثلت الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق ذلك الهدف في توسيع وتفعيل آليات منع المنازعات والإنذار المبكر ، تشجيع الحكم الرشيد والديمقراطية ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقوبة ؛ مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال ، تشجيع السلام culture de la paix، غرس واجب حماية الإنسانية ، مكافحة ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة ، التصدي لاستخدام الأطفال كجنود ، مكافحة ظاهرتي المرتزقة والإرهاب ، العمل على تنفيذ الاتفاقيات الداعية إلى جعل أفريقيا منطقة خالية من الألغام المضادة للأشخاص وأسلحة الدمار الشامل [١] .

---

(١) cadre straategique de la commission de I"union WWW. Africa-union.org Africaine : ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ .

ثانيًا : دور التعليم العربي الإسلامي في توفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية والتطور :

تتمثل المقولة الرئيسية للدراسة في أن تحقيق التنمية والتطور في أفريقيا أو بعبارة أخرى إعادة تحديد وتعريف موقع القارة الأفريقية في العالم ، يتطلب في المقام الأول قيام الجسد الأفريقي بالتخلص من العلل والأمراض التي تفشت فيه ، وفي هذا الصدد لا تقتصر المسؤولية على الأوساط الحاكمة فقط ، وإنما تمتد إلى الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني والنخبة المثقفة ، ويعتبر التعليم أحد الميادين التي تتجاوز الحدود السياسية والتي يمكنها أن تكون عاملًا رئيسيًا في إرساء أسس قومية أفريقية قادرة على إعادة رسم موقع القارة في نظام دولي جديد ، ومما لا شك فيه أن التعليم العربي الإسلامي يدعو إلى لعب دورًا رائدًا في هذا المجال نظرًا لتعاظم حجم القطاعات الشعبية المسلمة في القارة من جانب ، وفي ضوء ما يشمله على مبادئ تدعو إلى العدالة والسلام والشورى والتكافل من جانب آخر ، وجاءت التغيرات التي شهدها العالم مع انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية وبروز ملامح نظام دولي جديد لتضخم من حجم التحديات التي يلزم على المثقفين العرب المسلمين مواجهتها على الساحة الأفريقية ، وانطلاقًا من ذلك ، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تركيز الضوء على دور التعليم بصفة عامة ، والتعليم العربي الإسلامي بصفة خاصة ، في المساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن بالقارة ، باعتبار ذلك الوجه الآخر للعملة، والشرط الضروري للوصول إلى تحقيق هدف التنمية والتطور ، وفي هذا المسعى ستركز الدراسة حول المجالات التي يمكن أن يلعب فيها التعليم دورًا مؤثرًا في تحقيق ذلك ، في إطار عملية تكاملية تتضافر فيها التوجيهات

المعلن عنها من قبل القادة ، الأفارقة والتنظيم القاري الجديد [١] ، والجهود التي يمكن بذلها على مستوى الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، عامة ، والعربية الإسلامية خاصة ، الناشطة في ربوعها .

المجال الأول : المساهمة في الوصول إلى تحقيق هدف الإنذار المبكر :

يعتبر المقترب الذاهب إلى تكثيف الجهود وإعطاء الأولوية للجانب الوقائي في التعامل مع ظاهرة النزاعات والصراعات من أكثر المقتربات جاذبية ، نظرًا لكونه أقل تكلفة من الناحية الإنسانية «تجنب المعاناة وانتهاكات حقوق الإنسان» والاقتصادية «تحاشي وقوع المواجهات العسكرية بما يرافقها من مظاهر التدمير والخراب وما يستتبعها من ضرورة إعادة الإعمار» ، والسياسية «عدم تشتيت النخبة السياسية بين معسكرات متصارعة» والتنموية «توجيه الموارد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بما يعنيه ذلك من انتفاء الصراع على الاستحواذ بالثروات وانقسام المجتمعات إلى فئة متميزة تستحوذ على الثروة وتمسك بزمام السلطة ، وأخرى معدومة تتطلع إلى نصيب أوفر من ثروات البلاد في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد » .

من الناحية النظرية ، تثير مسألة تجنب وقوع المنازعات مجموعة من المفاهيم المتداخلة والمتشابكة من قبيل الإنذار المبكر Alerte precoce ، والدبلوماسية الوقائية Diplmatie preventive ، والدبلوماسية العلاجية Diplmatie curative ، وإذا كان كل من الدبلوماسية الوقائية وتلك العلاجية يتطلبان اتخاذ إجراءات محددة من قبل القيادات وصانعي

(١) AWWAD (Emad) nouvelle doctrine et nouveau et conseil pour la paix et la securite en Afrique , Defense Nationale , paris , decembere ٢٠٠٣ , pp ١٩-٣٠ .

القرار ، فإن الجامعات يمكنها أن تلعب دورًا مؤثرًا في الشق المتعلق بالإنذار المبكر .

بصفة عامة ، يمكن القول : إن «الإنذار المبكر» يفترض وجود شبكة قادرة وفعالة على تركيز الأضواء على أوضاع الأزمات المرشحة للتطور إلى صراعات ، استنادًا إلى مؤشرات يتم رصدها بطريقة عملية وترتكز على معلومات دقيقة ومحددة ، وانطلاقًا من ذلك التعريف ، تبرز مجموعة من التحديات على السطح لتكشف عن مدى الصعوبة العملية لتلك المهمة ، وتتعلق أولى تلك التحديات بمدى إمكانية تحديد ــ بدرجة عالية من الدقة والتأكد ــ الأزمات في طور التكوين ، من أجل الاستثمار المبكر للموارد اللازمة لمنع تفاقمها ، كذلك يثار موضوع الحيادية في التعامل مع المعطيات ، فضلًا عن الابتعاد عن تأثير وسائل الإعلام ، وإمكانية خلق وعي جماعي بأهمية التعامل مع الأزمة الكامنة بشكل يحول دون تفاقمها وتطورها إلى صراع معلن يصعب السيطرة عليه .

ولعل كل تلك الإشكاليات مجتمعة كانت من بين الأسباب الرئيسية في إخفاق آلية منع المنازعات التي تم إقامتها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣ في تحقيق هدفها الأول والرئيسي الذي قامت من أجله ، ففي واقع الأمر ، أقدم الأمين العام للمنظمة آنذاك على إنشاء وحدة خاصة بالإنذار المبكر ، وتم البدء الفعلي في تأسيس «حجرة الموقف» وقدمت العديد من المنظمات الدولية المساعدات اللازمة ، سواء في شكل معدات فنية أو دورات تدريبية في هذا الميدان ، ومع ذلك تحولت تلك الوحدة ــ في واقع الأمر ــ إلى مجرد أداة لمتابعة ورصد تطورات الصراعات القائمة بالفعل ، في حين لم يتم

تسجيل تقرير واحد تم طرحه على الجهاز المركزي يسترعي الانتباه إلى صراعات محتملة أو في طور التكوين ، ويتضمن توصيات حول طرق التعامل معها ، انطلاقًا من نوعية المؤشرات المرصودة ودرجة حدتها .

اعتمدت الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي (دوربان ٩ يوليو ٢٠٠٢) ، البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ، وقد أقر البروتوكول في مادته الثانية عشر إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر يتكون من مركز مراقبة ورصد ـ يعرف بغرفة الأوضاع ـ ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في الاتحاد ، ووحدات للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة من خلال وسائل الاتصالات المناسبة بغرفة الأوضاع وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها على مستواها ونقل تلك البيانات إلى غرفة الأوضاع .

رغبة في تسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر تضمن البروتوكول النص على أن تتعاون المفوضية الأفريقية كذلك مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، ومع مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية [١] .

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى النقاط التالية :

١ـ تتميز الجامعات ومراكز البحث العلمي بالصفة الحيادية والدقة العلمية في تعاملها مع المعلومات بشكل يبعدها عن التأثر بالاعتبارات السياسية أو الشخصية ، ويجعلها قادرة على عرض الموضوعات بشكل موضوعي استنادًا

(١) البند الثالث من المادة ١٢ من البروتوكول .

إلى طريق وأساليب بحثية محددة ، واستنادًا إلى ذلك فإنها تصبح في موضع متميز من حيث القدرة على تناول الصراعات المحتملة في مراحلها الأولى ، حيث يتعلق الأمر بـ«توترات» يتم تجاهلها في أغلب الأحيان ، في حين أنها مرشحة للتطور لتصبح صراعات دامية .

٢ـ إن الجامعات ومراكز البحث العلمي لا تقع تحت تأثير ضغوط وسائل الإعلام التي تقوم بالتركيز على الصراعات القائمة بالفعل على حساب الصراعات الكامنة والتي قد تتطور إلى صراعات أكثر حدة من تلك التي تستحوذ على اهتمام المنظمات الإقليمية والدولية في لحظة معينة ، في ضوء ضخامة عدد الضحايا من قتلى ولاجئين ومشردين .

٣ـ تعد الجامعات ومراكز البحث العلمي الأفريقية أكثر الجهات تأهيلًا للعب ذلك الدور نظرًا لقربها من موقع الأحداث وقدرتها على تفهم خلفياته التاريخية وتفاعلاته على أرض الواقع ، وفقًا للعادات والتقاليد السائدة في المنطقة موضع الاهتمام ، فضلًا عن قدرتها على فهم اللغات واللهجات المحلية التي قد يكون من السهل على أطراف الأزمة التعبير عن مواقفهم بها أكثر منه باستخدام اللغات الأجنبية ، بما يحمله في ذلك في طياته من مخاطر الترجمة غير الدقيقة وتحريف مضمون المطالب والمواقف .

٤ـ يمكن للجامعات ومراكز البحوث الأفريقية أن تفرض نفسها في هذا الميدان من خلال تناولها بشكل فوري وعلمي لبؤر التوتر في القارة ودق ناقوس الخطر في الوقت المناسب بشكل يجعل منها لاعبًا رئيسيًا في عملية الإنذار المبكر في القارة .

٥ــ إن الجامعات العربية والإسلامية ، في الدول التي تشيع فيها اللغة العربية والديانة الإسلامية ، تتمتع بميزة كبيرة من حيث قدرتها على تلمس الأزمات الكامنة في البلاد والتي يتم التعبير عنها من قبل فئات من بعض أو كل شرائح الشعب ، بشكل يلفت الأنظار إليها بما يستتبعه ذلك من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها في مراحلها الأولى ، وتكمن أهمية ذلك في أن المنظمة القارية ممثلة في المفوضية الأفريقية لا يمكنها التعرف على كافة التطورات والتفاعلات التي تتم في أرجاء القارة المترامية ، فضلًا عن أنه في ضوء التركيز الواضح على اللغتين الإنجليزية والفرنسية في تعاملاتها ، فإنه من عملية رصد المؤشرات الدالة على الأزمات الكامنة في بعض المناطق التي تشيع فيها اللغة العربية قد تكون صعبة أو غير ممكنة .

وعلى صعيد آخر ، يلزم التركيز على دور مراكز البحوث داخل الجامعات الأفريقية في مجال الإنذار المبكر ، وفي هذا الإطار ، قد يكون من المفيد أن تنظر تلك الجامعات والمراكز في إقامة وحدات خاصة للتعامل مع تلك الموضوعات .

٦ـ أنه قد يكون من المجدي أن تأخذ الجامعة العربية والإسلامية في القارة الأفريقية بزمام المبادرة في هذا الصدد ، وألا تنتظر أن يُقدم الاتحاد الأفريقي على اتخاذ الخطوة الأولى من خلال عقد اجتماعات رسمية يخضع الجانب الأكبر منها إلى برامج معدة سلفًا ، كذلك تبرز أهمية تلك المبادرة في انشغال مفوضية المنظمة ومجلس السلم والأمن الأفريقي في تناول الصراعات والنزاعات القائمة بالفعل ، الأمر الذي لا يترك الكثير من الوقت والجهد للتعامل مع بؤر النزاعات الكامنة .

٧ـ يمكن للجامعات العربية والإسلامية تخصيص جانب من الدراسات العلمية التي تتم في إطارها إلى معالجة قضايا الصراعات والنزاعات في القارة بطريقة علمية تتضمن سيناريوهات للتسوية انطلاقًا من المعطيات الخاصة بكل صراع ، وتتعاظم أهمية ذلك الدور في الدول الناطقة بالعربية أو تلك التي تنتشر فيها الديانة الإسلامية ، كذلك يمكن لتلك الجامعات خلق آلية دائمة للتنسيق بينها في ذلك المجال تستند إلى رابطة الجامعات الإسلامية ، التي قد تشكل حلقة وصل بين تلك المؤسسات ومؤسسات الاتحاد الأفريقي المعنية .

٨ـ يلزم على المثقفين العرب والمسلمين لعب دور فعال في الجهود المبذولة على المستوى القاري من أجل تحقيق التنمية وتوفير شروطها اللازمة ، وقد شكل المؤتمر الأول للمثقفين الأفارقة وفي الشتات الذي عقد في داكار ، السنغال في أكتوبر الماضي مدخلًا جديدًا يضع المثقفين والمفكرين في موقع متميز في الجهود الحثيثة للتوصل إلى تحقيق ذلك الهدف ، بل وقد ذهب رئيس المفوضية الإفريقية إلى المطالبة بإقامة تحالف بين القادة الأفارقة والمثقفين للعمل على تحقيق عملية النهضة في القارة .

المجال الثاني : السعي إلى إشاعة ثقافة السلام وتكريس مبادئ الحكم الرشيد :

مما لاشك فيه أن عدم احترام قواعد اللعبة الديمقراطية ، والافتقار إلى أسس الحكم الرشيد ، وانتهاك حقوق الإنسان ، من بين الأسباب الجوهرية الكامنة لاندلاع الصراعات ، ومن ثم من أبرز العقبات التي تقف حائلًا دون تحقيق الأمن والاستقرار ، وهما شرطان رئيسيان لتمكين القارة الأفريقية من تحقيق التنمية المستديمة والرفاهية لشعوبها ، ولم يغب عن الأمين العام للأمم

المتحدة في تقريره المؤرخ في نيسان «أبريل» ١٩٩٨ حول أسباب النزاعات في أفريقيا التعرض لهذا البعد الهام ، حيث أشار إلى : « إن صعوبة العلاقات بين الدولة والمجتمع في أفريقيا ترجع في جانب كبير منها إلى الميراث السلطوي للحكم الاستعماري ، فالدول الاستعمارية لم تكن تشجع التمثيل أو المشاركة ، حيث إنها لم تكن تحتاج كثيرًا إلى السعي وراء الشرعية السياسية ، وكثيرًا ما كانت النتيجة تتمثل في التشرذم الاجتماعي والسياسي ، وأحيانًا ضعف المجتمع المدني وتبعيته ، واستمر عدد من الدول الأفريقية يعتمد على أشكال حكم مركزية ذات طابع شخصي مفرط ، كما خضع بعضها لنسق من الفساد والقرارات التي تستند إلى أساس عرقي وانتهاكات حقوق الإنسان ، وبغض النظر عن إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في غالبية البلدان الأفريقية ، فإنه لا يزال يتعين إنجاز ما هو أكثر من ذلك بكثير لتوفير بيئة يشعر فيها الفرد بالحماية ، ويتاح فيها للمجتمع المدني أن يزدهر ، وتضطلع فيها الحكومات بمسؤولياتها بفعالية وشفافية ، مع توفير الآليات المؤسسية الكافية لضمان المسائلة » .

وفي هذا السياق ، تقع على المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية في أفريقيا مسؤوليات ضخمة تتعلق بقدرتها على نشر المبادئ والأسس المستمدة من القرآن الكريم فيما يتعلق بنظم الحكم ، والتي عكست في جوهرها مفاهيم العدالة والتسامح وعدم التمييز والنهي عن المنكر ، وهو ما يتم ترجمته بلغة العصر بالحكم الرشيد ، وفي هذا الخصوص ، تجدر الإشارة إلى ما أبرزه الدكتور محمد عبد العليم العدوي ، أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ، من أن «المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي

يوفر العدالة المطلقة لجميع المواطنين، بصرف النظر عن عقائدهم وأجناسهم وألوانهم ومواطنهم، ويبلغ في هذه السمة ما لم يبلغه مجتمع آخر قديمًا أو حديثًا، وعلى هذا المبدأ تتضافر النصوص التشريعية، ويؤيدها الواقع التاريخي، فيتحدث الإسلام عن العدل فيقرر أنه العدل بين الناس: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ﴾ [النساء:٥٨]، ثم يتحدث عن الملابسات التي لا سبيل إلى تجاهلها في المجتمع، ملابسات القرابة والصداقة، وملابسات العداوة والشنآن، فيدعو إلى نفيها من ساحة العدالة كي لا تفسدها: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ﴾ [الأنعام:١٥٢]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ﴾ [المائدة:٨]، وفي جوهر الأمر فإننا بصدد العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه الحب والبغض، ولا تغير قواعده المودة والشنآن، العدل الذي لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد، ولا بالتباغض بين الأقوام، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعًا، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب، ولا مال ولا جاه، كما تتمتع به الأقوام الأخرى، ولو كان بينها وبين المسلمين شنآن، وتلك قمة في العدل لا يبلغها أي قانون دولي إلى هذه اللحظة، ولا أي قانون داخلي [١].

المجال الثالث: بناء الإنسان الأفريقي ووضع أسس التعايش السلمي:

يمكن للمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية لعب دور محوري في تشكيل سلوك الفرد في المجتمعات الأفريقية من خلال التنشئة على مبادئ أخلاقية

---

(١) د. محمد عبد العليم العدوي، الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة، رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة فكر المواجهة رقم (٩)، دار البيان للطبع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، (ص١٧٨، ١٧٩).

تضمنها الدين الحنيف ، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، كما أنها توضح أسلوب التعايش مع الآخرين بشكل يحمي حقوق الإنسان ومصالحه ويضمن سلامته الجسدية والعقلية ، على سبيل المثال ، يمكن الإشارة إلى أثر العلاقات الجنسية التي تجري خارج نطاق العلاقة الزوجية على انتشار مرض الإيدز في ربوع القارة وبصفة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث تضم القارة ٧٠٪ من إجمالي البالغين المصابين بمرض الإيدز و٨٠٪ من الأطفال المصابين به في العالم ، كذلك قدمت أفريقيا نسبة ٧٥٪ من إجمالي ٢٠مليون شخص فارقوا الحياة بسبب ذلك المرض في العالم منذ بدء انتشار ذلك الوباء [١] .

كذلك يقدم الإسلام لأتباعه ، بل للبشرية كلها ، منهجًا إنسانيًا عادلًا رحيمًا ، وهو أقرب ما يكون للفطرة الإنسانية وأصدق ما يكون تقبلًا من العقل ، فضلًا عن جمعه للجانب المادي والمعنوي معًا ، وهو لا يحقر الأمور الدنيوية في سبيل الاعتماد على الروحانيات ولم يفعل العكس ، وفي نفس الوقت لم يضح بالفرد من أجل المجتمع ، ولا بالمجتمع من أجل الفرد ، وليس في الإسلام تناقض بين المثل العليا ، والواقع العملي للناس ، وفيه يلتقي الدين والعلم ، وميزة الإسلام أنه لم يفرض الحلول مقدمًا ، ولم يطبقها بالقسر والإكراه ، بل كانت تعاليمه متفاعلة دومًا مع طبيعة الفرد ومع بشريته ، وكانت وقاية من الأزمات والمشاكل قبل أن تكون حلولًا للأزمات والمشاكل ، ولقد اعترف الإسلام بحقوق الإنسان وميوله وعواطفه ، وجعل ضوابطه وحدوده في الأساس مستهدفة عدم استهلاك الإنسان لطاقته الجسدية ، وكانت الدعوة إلى الاعتدال والقصد دون الإسراف الذي يفضي إلى

---

(١) Vision de I Union africaine op cit p ٣ .

الانهيار ، ودون الجحود الذي يؤدي إلى الانحطاط .

ويقرر الإسلام مكانة الإنسان في الأرض ، ويؤكد حق استخلافه وأمانته ومسؤوليته الفردية ، والتزامه الأخلاقي الذي يستتبع البعث والجزاء ، ويؤكد الإسلام أهمية الإنسان كفرد وأهميته كفرد في مجتمع ، ويؤكد حاجته إلى التقدم المستمر ؛ ولذلك فهو يحرر طاقاته كلها «فكرية ، وخلقية ، وعملية» ، لينطلق في سبيل خدمة تقدمه كإنسان ، وفي خدمة المجتمع ككل وفق ضوابط خاصة ، والحرية في مفهوم الإسلام هي تحرير العقل البشري من قيد الوثنية والجهل والخرافة والتقليد وتحرير الإنسان من قيد العبودية وسلطان الاستبداد والطغيان ، ومفهوم الأخلاق في الإسلام يقوم على أساس تلك القيم الثابتة الراسخة التي أثبت أجيال البشر جيلًا بعد جيل أنها مرتبطة بالإنسان ، وليست مرتبطة بالمجتمعات والعصور ، وقاعدة الأخلاق الأساسية أن الحق واحد ، وأنه لا يتعدد ، وأن أساس الأخلاق هو التمييز بين الخير والشر ، والحق والباطل ، وأن مفهوم الأخلاق يحرر الإنسان والمجتمع من عبادة الجسد وتقديس الشهوة وتأليه الباطل [١] .

وعلى صعيد آخر ، يمكن للجامعات والمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية أن تلعب دورًا كبيرًا في صهر المجتمعات الأفريقية المنقسمة إلى أعراق وقبائل وعشائر في بوتقة واحدة من خلال تلقين مبادئ المساواة والإخاء والعدالة في الإسلام ، ومن شأن ذلك العامل أن يساعد في تجنيب القارة للعديد من الصراعات التي تقوم على أسس عرقية أو قبائلية أو عشائرية ، وفضلًا عن ذلك ، فإنه من خلال الدور الذي تقوم به تلك

(١) محمد عبد العليم العدوي (ص١٨٥ ـ ١٨٧) .

الجامعات فإنها تغرس في نفوس الأجيال الجديدة تلك المفاهيم بشكل ينعكس على طريقة الأداء وأساليب التعامل في المجتمع من جانب وفي مواقع المسؤولية من جانب آخر ، وهكذا تلعب الجامعات العربية والإسلامية دورًا كبيرًا في تحقيق هدف إرساء ثقافة السلام والتفاهم في القارة الأفريقية .

وأخيرًا يقع على الجامعات العربية والإسلامية في القارة ـ شأنها في ذلك شأن غيرها في بقاع العالم الإسلامي ـ مهمة المساهمة في تنفيذ مقررات مجتمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والعنف ، والتي أوصت بتشكيل لجنة من أهل الذكر لوضع ميثاق إسلامي يبين في جلاء التصور الإسلامي للعلاقة مع غير المسلمين وترجمة هذا الميثاق إلى اللغات الأجنبية مع نشره بمختلف وسائل الإعلام المعاصرة ، بشكل يدحض كثير من المفتريات ويوضح الحقائق الإسلامية لغير المسلمين [١] .

ولا يقتصر دور تلك الجامعات على المساهمة في إعداد ذلك الميثاق ، وإنما في توضيح ونشر معالمه الرئيسية في المجتمعات المتواجدة بها ، ومن شأن ذلك إشاعة روح التعايش السلمي بين المجتمعات الإسلامية وغيرها ، وتجنب الاحتكاكات والصراعات التي يمكن أن تنشأ على أسس دينية والتي قد تحمل في طياتها بذور صراعات وانشقاقات جديدة تبدد الطاقات وتصرف الانتباه عن هدف التطور والتنمية .

المجال الرابع : إزالة أي لبس أو خلط بين الإسلام والإرهاب :

مما لا شك فيه أن أحداث الحادي عشر من أيلول «سبتمبر» ٢٠٠٢ قد أفرزت واقعًا جديدًا على الساحة الدولية اتسم بالكثير من الغموض واللبس

(١) انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والعنف الدولي ، الدوحة ، قطر ، ٨ـ ١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ ، ١١ـ ١٦ يناير ٢٠٠٣م .

والمغالطات التي مست الإسلام والتنظيمات الإسلامية في ربوع العالم ، وبدت الحملة ضد الإرهاب ، من حيث الواقع ، وكأنها تستهدف الإسلام ، في حين عمد البعض إلى تشويه صورته ومبادئه ، فيما يتعلق بتلك الظاهرة ، التي عجز العالم الغربي عن تعريفها أو تجنب ذلك لأغراض سياسية غير معلنة ، واستنادًا إلى ذلك الواقع الملموس ، أضحى على الجامعات العربية والإسلامية دورًا كبيرًا في تبديد المفاهيم الخاطئة والترويج للمفاهيم المستمدة من القرآن الكريم والسنة فيما يتعلق بنبذ العنف بكافة أشكاله وإدانة الإرهاب ، وتكمن أهمية هذا الدور في تجنيبه للمجتمعات الإسلامية مخاطر الشك والريبة التي قد تتصف بها تعاملات المجتمعات الأخرى في تعاملها معها ، الأمر الذي قد يكون في حد ذاته سببًا جديدًا يضاف إلى أسباب التوترات التي تجيش بها القارة الأفريقية .

خلال سعيها لتحقيق ذلك الهدف فإن على الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية أن تركز في مناهجها وندواتها على المبادئ الرئيسية التي سبق وأن حددها إعلان كوالالمبور بشأن الإرهاب الدولي [١] والتي تضمنت من بين أشياء أخرى :

١ـ التأكيد على الالتزام بمبادئ وتعاليم الإسلام الحقة التي تحرم العدوان وتحض على السلام والتسامح والاحترام ، وتنهي عن إزهاق أرواح الأبرياء .

٢ـ الإعلان عن رفض أية محاولة لربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب ، باعتبار أنه لا صلة البتة بين الإرهاب وأي دين أو حضارة أو جنسية .

---

(١) إعلان كوالالمبور بشأن الإرهاب الدولي ، الصادر عن الدورة الطارئة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في ماليزيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ محرم ١٤٢٣هـ ، الموافق ١ ــ ٣ أبريل ٢٠٠٢م .

٣ــ التأكيد على أن أي عمل وقائي يتخذ لمكافحة الإرهاب يجب ألّا يستهدف طائفة بعينها أو يترتب عليه أي تصنيف ديني أو عرقي .

٤ـ الإدانة ـ دون أي لبس أو غموض ــ لأعمال الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله ، بما في ذلك إرهاب الدولة ، بصرف النظر عن دوافعه أو مرتكبيه أو ضحاياه ، باعتبار أن الإرهاب يشكل تهديدًا جديًا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان .

٥ـ التشديد على وجوب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني التي تكفل الحماية للسكان المدنيين .

٦ــ التأكيد على أهمية معالجة الأسباب الأصلية للإرهاب ، اقتناعًا بأن الحرب ضد الإرهاب لن يكتب لها النجاح ، طالما أن البيئة التي ينمو فيها كالاحتلال الأجنبي والظلم والفساد والاستعباد ، ما تزال قائمة .

كذلك فإنه يقع على المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية في القارة دورًا في المشاركة في تنفيذ توصيات مجمع الفقه الإسلامي بهذا الشأن والتي تضمنت «وجوب تدوين مدونة إسلامية في القانون الدولي الإنساني على غرار المدونات القانونية المعهودة ، ثم تترجم هذه المدونة إلى مختلف اللغات العالمية ، وتوضع هذه المدونة في مكتبات الجامعات الإسلامية ومؤسسات هيئة الأمم » باعتبار أن ذلك أجدى من ترديد القول : بأن الإسلام لا يعرف الإرهاب ؛ ولكي يقف غير المسلمين على موقف الإسلام في وضوح لا غموض فيه » .

وتكمن أهمية معالجة ذلك الموضوع ، في ضرورة التصدي لظاهرة الخلط بين الإسلام والإرهاب التي تروج لها بعض الدوائر الدولية ، بغية تجنب

حدوث تصدعات وانقسامات بين مكونات الجسد الأفريقي ، ينظر فيه عضو إلى الآخر على أنه عدو مستتر يلزم التعامل معه من ذلك المنطق ، وليس من منطق التعاون والشراكة من أجل تحقيق التنمية والتطور للقارة بأسرها .

المجال الخامس : التعامل مع ظاهرة العولمة بشكل يساعد على تحقيق التنمية والتطور :

تعد القارة الأفريقية بأوضاعها الاقتصادية المتردية من جانب ، وارتباطاتها القوية مع الدول الغربية الاستعمارية السابقة من جانب آخر من أكثر بقاع العالم تعرضًا لتأثيرات ظاهرة العولمة بما تتضمنه من جوانب سلبية وإيجابية ، وتأتي حقيقة استخدام جانب كبير من الشعوب الأفريقية للغات الغربية «الإنجليزية أو الفرنسية» كلغات رسمية لتضخم من ذلك البعد في ضوء التأثير المباشر الذي يمكن للثقافات الغربية «استنادًا إلى مفهوم العولمة» على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية في القارة .

ويجدر التذكير بأن موضوع العولمة كان في صميم اهتمام رابطة الجامعات الإسلامية خلال الفترة من عام ١٩٥٥م حتى عام ١٩٩٩م ، في إطار دراستها للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الجديد ، حيث لجأت إلى عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأعضاء بالبحث والدراسة في هذا المجال ، وتم تتويج هذا الجهد بإصدار «إعلان عمان» الذي عرض لوجهة نظر الجامعات الإسلامية في مواجهة تلك التحديات ، التي تصدرتها العولمة ، وفي حقيقة الأمر لم تقتصر الدراسات على إبراز سلبيات الظاهرة ، وإنما حرصت كذلك على استخلاص الدروس التي يلزم على العالم الإسلامي الاستفادة منها ، وألقت على مؤسسات التعليم ومن بينها الجامعات الإسلامية ــ عبء

الإسهام في تمكين العالم الإسلامي من استثمار إيجابيات العولمة وتوقي سلبياتها [١] .

تضمن إعلان عمان مجموعة من التدابير لمواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة ، يقع على الجامعات الإسلامية دورًا كبيرًا في تحقيقها ، وتجدر الإشارة إلى أن تلك التدابير لا تنطلق من مفهوم «الرفض» للظاهرة ، وإنما من منطلق التعامل معها بغية الاستفادة من مميزاتها وتجنب سلبياتها ، بشكل يساهم في تحقيق التقدم والتنمية في ظل نظام دولي جديد يحمل في طياته العديد من التحديات ، وقد يكون من المفيد في هذا الخصوص الإشارة إلى عدد من تلك التدابير التي تتماشى مع موضوع الدراسة :

١ـ العناية باللغة العربية وعمل دراسات وحلقات نقاش تستهدف تيسير الدراسات المتصلة ، مع تطوير مناهج تدريسها وإبراز أهمية الشعر العربي الملتزم بالدين والقيم في تربية الوجدان وتهذيب السلوك وإشباع العواطف .

٢ـ إبراز أهمية نظام الشورى الإسلامي وبحث الأساليب المناسبة لتطبيقه في ضوء المتغيرات الدولية والداخلية التي تحيط بالأمة الإسلامية وعدم استعارة ما لا يناسب مجتمعاتها من أساليب الحياة السياسية .

٣ـ إبراز حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي وبذل كافة الجهود لتطبيقها عمليًا في حياة المسلمين وتضمينها في المقررات الدراسية في مختلف المراحل .

٤ـ الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة

---

(١) د. جعفر عبد السلام ، رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة ، الإسلام والعولمة ، رابطة الجامعات الإسلامية ، سلسلة فكر لمواجهة رقم (١٠) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م ، (ص٤٣ ـ ٤٦) .

نقدية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها ، على أن تأخذ تلك الدراسة مكانها في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية .

٥ـ إجادة اكتساب مهارات من تلك الحضارات بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط في المكونات الرئيسية للذات ، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمين في العادات والطابع أو الاقتراب من المحرمات .

٦ـ إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة في الإسلام وإظهار الحقوق التي كفلها الإسلام ، والواجبات التي قررها عليها ، وإعطاء هذه المسائل أهمية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية ، وفي مراحل التعليم الأساسية كذلك .

٧ـ إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة ، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التي تقوم عليها .

ثالثا : العقبات التي تواجه دور التعليم العربي الإسلامي في المجالات السابقة :

مما لا شك فيه أن التعليم العربي الإسلامي يتعرض في أدائه للدور المشار إليه عاليه إلى عدد من العقبات ، يمكن إجمال أهمها في مجموعتين رئيستين ، تتعلق الأولى بعقبات خارجية ، وتتصل الثانية باعتبارات داخلية نابعة من المجتمع الأفريقي ذاته .

المجموعة الأولى : وتشمل الانطباعات الخاطئة التي قد ترسب بعضها في النظرة إلى العرب والمسلمين ، وتظهر حدة هذه المجموعة من العقبات في الدول التي تتواجد فيها أقلية مسلمة أو تتعايش فيها قطاعات السكان المسلمة

والمسيحية ، وتأتي الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالتوزيع العادل لمصادر الثروة لتفاقم من حدة تأثير تلك الانطباعات التي تغذيها وسائل إعلام خارجية بلغات مستخدمة في الدولة من جانب ، وتوجيهات سياسية لقوى عظمى اختلطت فيها فكرة مكافحة الإرهاب بحملة صليبية ضد الإسلام ، وإزاء تلك المجموعة من العقبات ، تقع على مؤسسات التعليم العربي الإسلامي مهمة صعبة تتمثل في تصحيح المفاهيم ، ليس فقط على المستوى النظري ، ولكن أيضًا في السلوكيات ، إن النجاح في تخطي ذلك العائق يعتبر شرطًا ضروريًا لتمكين المؤسسات التعليمية الإسلامية من لعب دورها في المساهمة في توفير الشروط الضرورية لتحقيق التنمية والتطور في القارة بكافة مكوناتها العرقية والقبلية والدينية ، وعلى صعيد آخر ، فإنه يمكن من خلال إقامة الصلات مع الجماعات القومية المدافعة عن حقوق الإنسان واستنادًا إلى المدونة المزمع تحريرها في هذا الخصوص ، السعي إلى رفع الظلم الذي قد يكون واقعًا على القطاعات الإسلامية دون الإساءة إليها من خلال وسمها بالعنف .

المجموعة الثانية : وتضم عددًا من العوامل الخاصة بالمجتمعات العربية الإسلامية في القارة الأفريقية ومن بين ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلي :

١ ـ الافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير سياسة تعليمية طموحة يمكنها أن تأخذ في الاعتبار الأعباء الملقاة على المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية في مجال التنمية والتطور ، وفي هذا الصدد يلزم النظر في كيفية معالجة ذلك من خلال التعاون مع مراكز الدعوة الإسلامية خارج القارة والتي قد تتوافر لديها القدرات المادية للمساعدة في التخلص من تلك العقبة .

٢ـ موقف النخبة الحاكمة من الدور المقترح للمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية ، والذي قد يشوبه الحذر والخشية وفقًا لطبيعة النظم القائمة ، وفي هذا الخصوص يمكن القول : إن المؤسسات التعليمية والدينية يمكنها الاستناد إلى توجيهات المفوضية الأفريقية التي أفردت لها دورًا في عملية البناء القاري ، فضلًا عن التوجه الجديد الذي تبلور مؤخرًا والهادف إلى إشراك المثقفين في الجهود الرامية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة ورسم معالم موقعها في العالم .

٣ـ شيوع ظاهرة الانتماء للإسلام بالميلاد ، الأمر الذي يعني وجود أجيال من المسلمين الذين لا يرتبطون بالإسلام إلا في ضوء مولدهم من أب مسلم دون أن يتم تلقينهم مبادئ الدين الأصيلة ، ويكفي أن تقوم عناصر تنتمي إلى تلك الفئة بأخطاء أو أعمال شائنة حتى يتم استثمار ذلك للإشارة بإصبع الاتهام إلى الإسلام والمسلمين عامة في ظل الحملة السابق الإشارة إليها ، وبناء على ذلك تبرز أهمية بذل جهدٍ مضاعفٍ في عملية بناء الإنسان المسلم ذاته كبداية للانطلاق في عملية بناء الإنسان الأفريقي .

*****

الخاتمة

وفي نهاية الدراسة قد يكون من الضروري الإشارة إلى عدد من الملاحظات الرئيسية :

أولًا : يمكن للتعليم الإسلامي أن يلعب دورًا مؤثرًا في تحقيق التنمية والتطور في أفريقيا خاصة وأنه يمس فئة الشباب وهي الأغلبية في القارة وبصفة عامة يمكن القول : إن هذا الدور يتمثل في توفير تربة خصبة وبيئة مناسبة لتحقيق التنمية والتطور في ربوع القارة ، وذلك من خلال نشر ثقافة السلام ، إعداد الإنسان ، نشر تعاليم احترام الحقوق ومبادئ الشورى ، إعداد أجيال مؤهلة لتولي زمام المسؤولية وقادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها القارة وعلى رأسها تحدي التنمية والتطور وتحديد موقع للقارة في إطار النظام الدولي يتناسب مع إمكانياتها ومواردها .

ثانيًا : إن هناك قاسم مشترك بين كل من موضوع الندوة الحالية ، التعليم العربي الإسلامي وأثره في التنمية والتطور في أفريقيا ، والمؤتمر الأول للمثقفين الأفارقة وفي المهجر ، الذي عقد في العاصمة السنغالية داكار في الفترة من السادس إلى التاسع من تشرين الأول «أكتوبر» الماضي ، ويتمثل ذلك في الهدف المنشود ألا وهو البحث عن طرق ووسائل تحقيق التنمية والتطور في القارة الأفريقية ، والرجوع إلى النخبة المثقفة للتعرف على آرائها ومقترحاتها للوصول إلى تحقيق الهدف المنشود ، وفي واقع الأمر ، تتعلق الندوة الحالية ، من هذا المنطلق بالتعامل مع جزء رئيس لا يتجزأ من القضية الشاملة الخاصة بمستقبل القارة الأفريقية ودور المثقفين في تحديده من خلال التصدي للتحديات التي

يكشف عنها واقع القارة ، فالتعليم العربي الإسلامي هو في جوهره جزء لا يتجزأ من دولاب التعليم في القارة ، حيث يتصل الأمر بمؤسسات تعليمية وتربوية تقوم بتنشئة أجيال تقع عليها مسؤولية توجيه العمل القاري في المستقبل سواء تعلق الأمر بأفراد يتحدثون اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو البرتغالية ، ومن جانب آخر ، يثار موضوع التعليم العربي الإسلامي وبناء الإنسان في أفريقيا ، وقضية التعايش بين المسلمين وغير المسلمين ، فضلًا عن أثر المثقفين باللغة العربية في التنمية والتطور بالقارة .

ثالثًا : تقدم الندوة الحالية فرصة جديدة للتأكيد على الدور الرائد الذي يمكن للنخبة العربية الإسلامية المثقفة في القارة الأفريقية لعبه في تقديم تصورات لحل مشاكل القارة من جانب ، وإزالة رواسب الخلافات العقائدية المنبثقة من الديانة والتي تدعمت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٠م وما تبعها من صورة ، حرصت بعض وسائل الإعلام على تكريسها ، ربطت بين الإسلام والعرب من جانب والتطرف والإرهاب من جانب آخر .

رابعًا : في ضوء إعلان الرئيس السنغالي عن قيام بلاده باستضافة مؤتمر عام ٢٠٠٦ تحت عنوان الحوار الإسلامي المسيحي لمعالجة قضية عدم الفهم بين المسيحيين والمسلمين في أعقاب تحريف المسار واستغلال الأديان ، لأغراض مختلفة [١] ، تقع على الجامعات العربية والإسلامية مسؤولية كبيرة في الإعداد الجيد لذلك المؤتمر ، والاستفادة من ذلك المنبر لتصحيح المفاهيم الخاطئة التي علقت بالإسلام وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد أن تلعب الأمانة العامة

(١) خطاب الرئيس السنغالي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأول للمثقفين الأفارقة وفي المهجر ، داكار / السنغال ، ٧ أكتوبر ٢٠٠٤ ، انظر النص الكامل www.serica-union.org.

للجامعات دورًا في تحديد الموضوعات للمشاركين التي يمكن تناولها ، وأسلوب المعالجة لها من قبل نخبة من المتخصصين في ذلك المجال يتم التنسيق بينهم ؛ لضمان وضوح الرؤية وبساطة العرض وقوة الحجة لتحقيق الغاية المنشودة .

*****